القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/11-A
21 فبراير 2003
الأصل: بالإنكليزية

الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
28-17 فبراير 2003

المائدة المستديرة رقم 1:

"البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويلها"

مدير المناقشة: السيد فرانسيسكو غوميس ألاميُّو

(الأمين العام للرابطة الإسبانية الأمريكية لمراكز البحث وشركات الاتصالات)

المشاركون:

من الحكومات:

السيد يانغ زيمين (رئيس الأكاديمية الصينية لأبحاث الاتصالات، الصين)

من المنظمات الدولية:

السيد يان برينر (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)

السيد حمدون أ. توري (مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيد آرتور سيرا (جامعة كاتالونيا التقنية)

السيد آمادو توب (شركة أوزيريس للاتصالات)

المقرران:

السيد خوان لويس كاسترو (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

السيدة كلاوديا ساروكو (الاتحاد الدولي للاتصالات)

أولاً – موجز الكلمات

افتتح **السيد فرانسيسكو غوميس ألاميُّو** المناقشة بأن أشار إلى بعض الانشغالات الكبرى التي تحيط بتنمية البنية التحتية للاتصالات. ولاحظ أن النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات يعتبر هدفاً أساسياً. ولكن تنمية البنية التحتية تثير كثيراً من التحديات أمام المجتمع. ومن الموضوعات الرئيسية في هذا المجال صياغة نماذج تستخدم لتحقيق التنمية المستدامة للبنية التحتية

بما يتيح عائداً من الاستثمار. وأكد أيضاً على أن النفاذ الشامل لا يتصل فقط بالبنية التحتية ولكنه يتعلق أيضاً بتنمية المحتوى الملائم والمطلوب. ولذلك كان السؤال الرئيسي الذي يتعين الإجابة عليه هو كيف يمكن إتاحة خدمات الاتصالات والإنترنت لمجموع السكان. ولاحظ أن هناك ضرورة للتفكير الخلاق ووضع نماذج جديدة لسد الفجوة الرقمية.

عرض **السيد يانغ زيمين** صورة عامة عن حالة الاتصالات في الصين وعرض بعض النقاط التي تتصل بتمويل البنية التحتية. وفيما يتصل بوضع نموذج لتنمية البنية التحتية أكد السيد زيمين أن كل بلد يحتاج إلى صياغة أساليبه الخاصة التي تلاءم احتياجاته وأهدافه المحددة. وقال إنه يرى أن التمويل ينبغي أن يكون من السوق في حين ينبغي للحكومة أن تشجع المنافسة الفعالة والاستثمار وبذلك تخلق البيئة الملائمة للمشاريع. وبالإضافة إلى ذلك تستطيع الحكومة أن تدعم نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات بتمويل تطبيقات جديدة مثل الحكم الإلكتروني أو من خلال تقديم تمويل مباشر لتنمية البنية التحتية عن طريق المشاريع والمبادرات البحثية المبتكرة مثل أنشطة وزارة العلم والتكنولوجيا في الصين المتصلة بالنطاق العريض.

أكد **السيد يان برينر** أن التوصل إلى تنمية منصفة ومستدامة يمثل واحداً من الأهداف الرئيسية لبلدان أمريكا اللاتينية. ويمكن تحقيق هذه التنمية أيضاً بفضل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تساعد على سد الثغرات الموجودة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولهذه الأسباب يعمل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تشجيع نمو البنية التحتية من خلال تعبئة التمويل ومساعدة البلدان على وضع الاستراتيجيات الملائمة ودعم برامج المساعدة التقنية. وقال المتحدث أيضاً إن تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى استثمارات من نوعية عالية لتساعد على تعزيز طاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل منطقة. ولهذا السبب ينبغي تنفيذ نماذج استثمارية جديدة وتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وتؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين مختلف المنظمات دوراً هاماً في هذا المجال.

اعترف **السيد حمدون توري** بالدور المزدوج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي من ناحية أداة وعامل حافز للقطاعات الأخرى ولكنها أيضاً تمثل قطاعاً بحد ذاته. وعرض بعض التحديات الأساسية القائمة في تنمية هذه التكنولوجيات. ومن الضروري في الواقع لتحقيق التنمية المستدامة أن نفهم احتياجات المستعملين ودور مختلف أصحاب المصلحة وأن ننظم سياسات ملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية وفوق الإقليمية وأن ندرس الآليات الابتكارية لإنشاء شراكات مفيدة لجميع الأطراف من أجل الاستثمار وتنمية البنية التحتية. ولاحظ أن الاتحاد الدولي للاتصالات ظل يؤدي دوراً أساسياً في هذا المجال منذ إنشائه وأبرز أن إعلان إسطنبول حدد ستة برامج رئيسية للتنمية سيتم تنفيذها بالتنسيق مع المبادرات الأخرى التي يضطلع بها القطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية إلخ لتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية.

بدأ **السيد آرتور سيرا** كلمته بأن أكد أن الفجوة الرقمية تبدأ بالفجوة في البنية التحتية الرقمية. وهناك في الواقع شرخ في توفر طاقة البنية التحتية والشبكات: فالألياف البصرية وخدمات النطاق العريض تسمح باستخدامات وتطبيقات جديدة. وتتضح هذه الاختلافات أيضاً في "الفجوة في بنية الأبحاث الرقمية" لأنه لن يكون هناك أي ابتكار بدون أبحاث. واقترح المتحدث تنفيذ مشروع لبناء شبكة بحثية عالمية مفتوحة أمام جميع البلدان وأصحاب المصلحة لتجربة التطورات الجديدة ومساعدة البلدان الأقل تقدماً على الدخول في دورة التنمية (أي بدءاً من إجراء الأبحاث عن التكنولوجيات الجديدة ثم انتشار هذه التكنولوجيات وخصخصتها واستخدامها تجارياً واستغلالها اقتصادياً). وأبرز أهمية حصول المناطق النامية مثل أمريكا اللاتينية وإفريقيا على توصيلات جديدة بنطاق عريض كافٍ إلى الإنترنت الجديدة (إنترنت الوسائط).

أكد **السيد آمادو توب** أن مشكلة البنية التحتية تتصل بالتحديد بالبلدان النامية لأن الاقتصادات الأكثر تقدماً تشهد طاقة زائدة من النطاق العريض بفضل استخدامات التكنولوجيات الجديدة مثل كبلات الألياف والسواتل. ولذلك فإن هذه الطاقة ليست موزعة توزيعاً منصفاً. ولذلك أشار السيد توب بإقامة آلية "للتضامن الرقمي" أي إنشاء صندوق يسمح لجميع البلدان بالمشاركة في التنمية الرقمية. وأضاف أيضاً أن الحجج الأساسية التي ستناقش أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات ينبغي أن تنصب على ضرورة تحسين شراكات القطاعين العام والخاص وتحديد الاستراتيجيات الوطنية والفعالة والتنظيمات الملائمة وآليات التمويل لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبهذا المعنى أشار إلى ضرورة تكييف نموذج إزالة القيود مع الاحتياجات الخاصة لكل منطقة وعدم الالتزام باتباع نفس النموذج المطبق في البلدان المتقدمة.

أشار **السيد باوول ستيلماشيك** إلى أهمية الطاقة والمحتوى في المناقشة المتصلة بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وركّز في كلمته على العقبات التي تعترض التنمية من جراء ارتفاع تكلفة بناء شبكات الاتصالات. وللتغلب على هذه العقبة أشار المتحدث بتشجيع شركات التشغيل على تقاسم التكاليف والاشتراك مع طرف آخر – هو في العادة الحكومة المحلية أو شركة تملكها هذه الحكومة – يستطيع تمويل تنمية هذه البنية التحتية الأولية التي يمكن عندئذ فتحها أمام جميع أصحاب المصلحة دون تمييز. وعندئذ ستكون الأطراف الخاصة مستعدة لتحمل جانب من المخاطرة لأن مشاركة الحكومات ستخفض تكلفة الإنشاءات المدنية التي تمثل جانباً كبيراً من مجموع النفقات كما ستكون مستعدة للحصول على التمويل بأسعار تمييزية. وقدم بعض الأمثلة الحقيقية التي توضح أن التزام الحكومة المحلية يجعل من الممكن تنفيذ هذه الآلية بنجاح.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

تركزت المناقشات على مشكلة تمويل تنمية البنية التحتية وأعرب كثير من المشاركين عن انشغالهم بأثر خصخصة شركات تشغيل الاتصالات في البلدان النامية. وهذه الخصخصة تؤدي كثيراً إلى وضع الاحتكار الخاص في أيدي الشركات متعددة الجنسيات، وهي غير مهتمة بتنمية الشبكات في المناطق الريفية والنائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التطبيقات الجديدة مثل التطبيقات الصوتية باستعمال بروتوكول الإنترنت وتخفيض أسعار التسوية الدولية يعرقل في رأي بعض البلدان قدرة الحكومة على تمويل تنمية البنية التحتية.

وفي حين اشترك كثير من المشاركين في الرأي القائل بأنه لا ينبغي أن يكون نموذج التنمية نموذجاً وحيداً فقد أشير إلى أن أمثلة أفضل الممارسات يمكن تطبيقها في صدد الاحتياجات والظروف المحلية. ولم تعتبر الخصخصة خطوة سلبية إذا ساندتها تنظيمات ملائمة وبيئة طيبة للمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك ساد الشعور بأن القطاع الخاص وحده لن يستطيع تحمل تكلفة تنمية البنية التحتية ورئي أن دور الحكومات دور أساسي في هذا المجال.

واعتبرت المشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة في تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نقطة أساسية وتم الإعراب عن تأييد تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جانب ضرورة اتباع نهج إقليمي تعاوني في معالجة هذه المسائل (وذكرت المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا كمثال في هذا الصدد).

وتم الإعراب أيضاً عن أهمية النطاق العريض لتنمية الخدمات الجديدة؛ ولكن لوحظ أن تكلفة تنمية هذه الخدمة مرتفعة بشكل خاص ولا يمكن للشركات الخاصة أن تتحملها وحدها. وبالإضافة إلى ذلك رأى بعض المشاركين أن النطاق العريض لا ينبغي أن يدخل في نطاق التزامات الخدمة الشاملة.

وأثناء المناقشة لوحظ أن تشجيع نمو البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستلزم مشاركة نشطة وتعاوناً نشيطاً من جانب مختلف أصحاب المصلحة جميعاً كما يستلزم الالتزام والدعم الحكوميين لأن الحكومة تؤدي دوراً أساسياً سواء في تشكيل البيئة التنظيمية الملائمة أو المساعدة على تمويل شبكات الاتصالات. ولا يمكن تحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية إلا من خلال إتاحة نفاذٍ متساوٍ ومستدام إلى البنية التحتية للمعلومات.

وعرضت أثناء المناقشة بعض الأفكار عن الإجراءات المطلوبة، خاصة في صدد الحاجة إلى القيام بما يلي:

أ) مساعدة الحكومات في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لتنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب) زيادة الوعي بأهمية دور الحكومات في تنمية البنية التحتية.

ج) تشجيع زيادة التنسيق بين مختلف المنظمات الدولية في قطاع الاتصالات للاستفادة من التآزر القائم وتجنب ازدواج الجهود.

د) وضع خطوط توجيهية لتنفيذ الشراكات بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

ه) تشجيع التعاون على الصعيد الإقليمي لتجميع الطلب وجذب الاستثمارات والاستفادة من اقتصادات الحجم.

و) إنشاء صندوق عالمي تتم إدارته على الصعيد الدولي لتمويل تنمية البنية التحتية.

ز) وضع مؤشرات إحصائية لتقييم الاستعداد الإلكتروني في مختلف البلدان ووضع أهداف للتقييم وتحديد غايات يمكن قياسها.

ح) دعم المشاركة النشطة من جانب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي.

ط) تشجيع انتشار المعايير المفتوحة والمعدات منخفضة التكلفة. دعم انتشار برمجيات المصادر المفتوحة.

المائدة المستديرة رقم 2:

"النفاذ إلى المعرفة، النفاذ المفتوح، التنوع الثقافي واللغوي، المحتوى المحلي"

مدير المناقشة: السيدة ليندال شوب مافول
(رئيس اللجنة الوطنية الرئاسية لمجتمع المعلومات والتنمية، جنوب إفريقيا)

المشاركون:

من الحكومات:

سعادة السيد ميشيل بيسيك (السفير المسؤول عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فرنسا)

من المنظمات الدولية:

السيد عبد الواحد خان (اليونسكو)
السيد ريتشارد أوينـــز (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيد آلن آليغر والسيدة أولينكا مارينو (حملة حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات)
السيد فرانسيس توسوبيرا (جامعة ماكيرير)
السيد نيف أهيتوف (جامعة تل أبيب)

من كيانات الأعمال التجارية:

السيد لطيف لاديد (جمعية الإنترنت/إريكسون-تيليبيت)

المقرران:

السيد جويل ديسول (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)
السيد إيف كورييه (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

أولاً – موجز الكلمات

عرض **السيد لطيف لاديد** تطور الإنترنت منذ عام 1974. ولاحظ أن هناك ثلاثة أجيال: الجيل الأول (1974-1983): عدد المستعملين: 10^4، عرض النطاق 9,6 كيلوبت ثانية؛ والجيل الثاني (1984–2003؟): عدد المستعملين 10^9، عرض النطاق 33 كيلوبت ثانية، ثم الصيغة الرابعة من بروتوكولات الإنترنت (IPv4) والجيل الثالث (المستقبل): عدد المستعملين 10^{38} وعرض النطاق 1 ميغابت ثانية؛ والصيغة السادسة من بروتوكولات الإنترنت (IPv6). ويمثل الجيلان الأولان ما يمكن أن يسمى مركز "السياحة" نظراً لضرورة التوصيل في كل مرة. أما الجيل الثالث فيمثل "الإقامة" حيث سيكون التوصيل دائماً مثله مثل الماء والكهرباء. وسيكون لكل فرد عدة عناوين في الإنترنت وبذلك سيمكن التعرف على هويتهم في كل شيء يفعلونه وهذا ما يثير مشكلة الأمن وهي مشكلة حاسمة.

لاحظ **السيد نيف أهيتوف** أن هناك تناقضاً واضحاً بين هدفين من أهداف المائدة المستديرة أي بين تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعارف وإنتاج المحتوى المطلوب. فالهدف الأول يستدعي إنشاء وتوزيع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعارف وتحسين الاتصال بين الحكومات والمواطنين وتقليل الفجوة الرقمية مع ما يستتبعه ذلك من مخاطر، أي زيادة عبء المعلومات وعدم الكفاءة ومراقبة الدولة. وينطوي الهدف الثاني على إنشاء محتوى موجه إلى جماهير مختلفة وفقاً لتقنيات التسويق ووضع

هذا المحتوى في السياق، بل وتنقيته، حسب الاحتياجات. ولكن من الذي سيمارس سلطة هذه التنقية؟ ومن المستصوب القيام بأربعة أنواع من الإجراءات في هذا المجال: 1) التدابير المناهضة للاحتكار لتجنب عمليات الاحتكار؛ 2) كفالة النفاذ المنصف إلى البيانات؛ 3) حماية حقوق الأفراد الأساسية بما في ذلك الحق في معرفة البيانات الشخصية المخزنة عن الفرد والحق في تعديل هذه البيانات؛ 4) التمييز بين البيانات الوقائعية والبيانات غير الموضوعية.

أشار **السيد عبد الواحد خان** إلى أنه في مواجهة تحديات مجتمع المعلومات تقوم اليونسكو بموجب ولايتها بالدفاع عن عدد من المبادئ الرئيسية: حرية توزيع المعلومات والنفاذ الشامل إلى المعرفة والنفاذ إلى التعليم وحرية التعبير والتنوع الثقافي. وفي هذا السياق فإن دور المحتوى المحلي – المعارف والخبرات الناشئة عن المجتمعات المحلية والتي تخص هذه المجتمعات – هو دور حاسم. وقلة المحتوى المحلي وهيمنة المحتوى الوارد من البلدان المتقدمة أو عدم ملاءمة المحتوى من ناحية الإشارات اللغوية أو الثقافية واحترام حقوق الملكية الفكرية هي بعض التحديات التي تواجه الإنتاج المحلي الذي يعاني أيضاً من نقص الموارد المالية والتدريبية. وإلى جانب ذلك، يجب أن نضيف مشاكل النفاذ إلى أحدث التكنولوجيات والافتقار إلى الالتزام من جانب صانعي السياسات وقوى السوق. ولكن توجد دائماً موارد كبيرة من المواهب المحلية وهذا هو السبب في أن اليونسكو اتخذت العديد من المبادرات لإنشاء المحتوى المحلي سواء بتقديم المعدات أو تنظيم التدريب أو إجراء أعمال الترويج وأنشطة النشر. ولاحظ مع ذلك أن استدامة المراكز المجتمعية متعددة الوسائط لا تزال قضية قائمة.

أشار **سعادة السيد ميشيل بيسيك** إلى أن النفاذ إلى المحتوى يمثل قضية حاسمة في مجال الإنترنت وينطوي ذلك على ثلاثة جوانب. فالجانب الأول هو النفاذ إلى المحتوى المجاني ويشمل ذلك النفاذ إلى المعلومات الحكومية والإدارية والمعلومات الثقافية والبرامج التعليمية. وزيادة عدد نقاط نفاذ الجمهور هدف هام أيضاً. والجانب الثاني هو التنوع الثقافي الذي يجب تكريسه في صك قانوني يحدد الحقوق والالتزامات الكثيرة للدول في هذا المجال مثل حماية اللغات المهددة بالانقراض ودعم إنشاء التراث والمحافظة عليه. والجانب الثالث هو دعم الابتكار وهذا أمر يتطلب تدابير محددة ويتوقف على القدرة على استعمال الأدوات التكنولوجية والبرمجيات. وقد اتخذت فرنسا عدة تدابير في هذا الصدد أثبتت فعاليتها. وترى فرنسا أيضاً أن البلدان النامية يجب أن تحصل على الدعم في هذا الصدد. وأضاف قائلاً إنه يجب دائماً احترام المبادئ ذات الأهمية القصوى مثل حرية التعبير وحماية الملكية الفكرية والتسامح.

قال **السيد فرانسيس توسوبيرا** إن النفاذ إلى المعارف العلمية أمر جوهري للبلدان النامية كوسيلة لتكوين قوة دفع جديدة. ولكن المحتوى المتاح في البلدان النامية غير كاف في حين أن الحصول على مطبوعات البلدان النامية باهظ التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك لا يوجد فهم كاف لمسائل الملكية الفكرية مما يؤدي إلى الإخفاق في استغلال مورد من الموارد الرئيسية. وفي هذه الظروف يمكن القيام بالكثير لتحسين الأوضاع – مثل تحديد أهداف واضحة للاستثمار في الأبحاث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وبناء الطاقة المحلية ودعم نفاذ البلدان النامية إلى المطبوعات العلمية والتقنية والتعريف بمسائل الملكية الفكرية مع الدفاع عن البرمجيات المجانية؛ ودعم المؤسسات الجامعية وإنشاء اتحادات إقليمية لتحقيق النفاذ إلى المعلومات.

أكد **السيد ريتشارد أوينز** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تثير مشاكل هامة في مجال الملكية الفكرية. ويرى أصحاب هذه الحقوق أن الاستعمال غير المرخص يمثل تهديداً للنظام. ويجب أن تنشئ الحكومات إطاراً تشريعياً ملائماً لنقل المحتوى الفكري دون إدخال عدد مفرط من القواعد لكل حالة على حدة. وقد تعين على المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تأخذ التطورات في الاعتبار خاصة بعد اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ويمكن العثور على حلول لهذه المشاكل. ويرى أصحاب هذه الحقوق أن النماذج التجارية الجديدة يجب أن تأخذ في الاعتبار الرغبات غير الاقتصادية كما أن استعمال التقنيات الرقمية الجديدة لإدارة الحقوق استعمالاً يتسم بالمسؤولية سيتيح حماية أفضل. وبالنسبة للحكومات سيؤدي التشدد في تطبيق معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى تحسين حماية التعبير الثقافي؛ ويمكن إشباع بعض الحاجات المحددة من خلال الاستثناءات والتقييدات. وتسعى المنظمة العالمية

للملكية الفكرية من جانبها إلى الاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات البلدان النامية من الإدارة الجماعية للحقوق وحماية ملكية المجتمعات الأصلية.

قال **السيد آلن آليغر** إننا بلغنا الآن مرحلة جديدة في مجتمع المعلومات وفي هذه المرحلة تعبر الفجوة الرقمية عن فجوة اجتماعية. وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أفراد البشر والمجتمعات البشرية ليس حيادياً بالمرة ويدفع إلى إثارة الأسئلة التالية: كيف يمكن أن نجعل النفاذ ممكناً من حيث التكلفة؟ كيف يمكن حماية الحياة الخاصة وتجنب مراقبة الدولة؟ كيف يمكن مكافحة تركز الوسائط وكيف يمكن توسيع الميدان العام؟ كيف يمكن كفالة التوازن في تبادل المعلومات؟

وبناء على طلب من "حملة حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات" وافقت **مديرة المناقشة** على إعطاء الكلمة للسيدة أولينكا مارينو لتحسين التوازن بين الجنسين في فريق المناقشة.

أكدت **السيدة أولينكا مارينو** أن إنشاء المحتوى الملائم الذي يحترم التنوع اللغوي والثقافي يمهد السبيل أمام زيادة انفتاح المجتمع وديمقراطيته وزيادة المشاركة من جانب المواطنين وهو أمر يفيد مجتمعات ظلت مهمشة حتى الآن. وسيحافظ ذلك على معرفة هذه المجتمعات وقيمها التقليدية مما يكفل وجود حوار متبادل حقاً وتفاعل صادق. وهناك عقبة كبيرة ثانية وهي التغلب على الفجوة بين الجنسين. والاعتراف بمختلف الآراء وتبادلها في العالم سيحقق ثراء لا مثيل له في الحوار بين الثقافات.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

أتاحت المناقشة فرصة لتناول عدد من النقاط الرئيسية التي ظهرت من كلمات المشاركين. ولوحظ أن النفاذ في المناطق الريفية يتطلب تدابير محددة مثل استعمال المراكز المجتمعية متعددة الوسائط. ويشكل إنتاج المحتوى المحلي وحماية التراث الثقافي والتنوع اللغوي تحديات عسيرة خاصة بسبب الافتقار إلى الأدوات اللغوية الملائمة. والتعليم والنفاذ إلى المعارف (بما في ذلك جهود استئصال الأمية وخاصة بين النساء في المناطق الريفية) وتدريب الشباب وتعزيز المهارات لا تزال تحتل الأولوية بين القضايا التي يواجهها كثير من البلدان. وأشير بأن يتم تركيز أحد موضوعات القمة على مسائل المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تكون المكتبات والجامعات الافتراضية ذات فائدة قصوى في هذا الصدد. وعرض اقتراح بعقد دورة خاصة تركز على مسألة المساواة بين الجنسين والقمة العالمية لمجتمع المعلومات بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية للقمة. وأدت مسألة حرية التعبير إلى مناقشة حامية حيث اعتبر بعض المشاركين أنها حق ثابت لا يمكن تقييده بينما أعرب آخرون عن اعتقادهم بأنه قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير محددة لحماية صغار السن وكفالة احترام كرامة الفرد الإنساني.

المائدة المستديرة رقم 3:

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن"

مدير المناقشة: السيد إدواردو غيلبشتاين (موظف بالأمم المتحدة سابقاً)

المشاركون:

من الحكومات:

سعادة السيد أندريه كوروتكوف

(النائب الأول لوزير الاتصالات والمعلومات، روسيا)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيد أورس أ. غاتيكر (المعهد الأوروبي لأبحاث مكافحة فيروسات الحواسيب)

السيدة أوليفيا بوش (المعهد الملكي للشؤون الدولية)

من كيانات الأعمال التجارية:

السيدة لورين هول (مايكروسوفت)

السيد ستيوارت هوتشكيس (هيولت-باكارد)

المقرران:

السيد خوان لويس كاسترو (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

السيدة كلاوديا ساروكو (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

أولاً – موجز الكلمات

قدم **السيد ستيوارت هوتشكيس** صورة عامة في عرضه عن "مفاتيح نجاح مشروع الأمن" وعن التنفيذ العملي لأي مشروع للأمن والجوانب الرئيسية التي يتعين النظر فيها. وأكد على ضرورة اتباع نهج ملموس ومنسق يهدف إلى تعيين المشكلة على النحو الصحيح وتحديد سببها بدلاً من مجرد إزالة الأعراض.

وافقت **السيدة لورين هول** على الأفكار التي أعرب عنها المتحدث السابق وأضافت قائلة إن مشكلة الأمن مشكلة معقدة. ويتعين على الشركات أن تعثر على طرق لتحسين الأمن والمحافظة في الوقت نفسه على خصوصية المستعملين وضمان إمكانية الاعتماد على النظام وسلامة الشركة. وتقوم الحاجة إلى وضع نظام موثوق ولكن لا يوجد أي حل بسيط لهذه المشكلة. والتحديات الرئيسية التي تواجه أي شركة مثل شركة مايكروسوفت هي تزايد عدد المستعملين والأجهزة المتصلة بالشبكة.

أكد **سعادة السيد أندريه كوروتكوف** على ضرورة زيادة أمن الشبكة وقدم عرضاً عاماً للمرحلة الجارية في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في روسيا وأكد على ضرورة النظر في عواقب التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأخطار التي قد تنشأ عن ذلك. وأشار أيضاً إلى أن خلق ثقافة أمنية يمثل عنصراً حاسماً في تنفيذ البروتوكولات التقنية.

انضمت **السيدة أوليفيا بوش** إلى المتحدثين السابقين في تأكيد ضرورة أن يكون أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملية من عمليات الإدارة لا أن يكون هدفاً بحد ذاته. وأكدت أيضاً على ضرورة تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة بنشر أفضل الممارسات في العالم. ومن المهم أيضاً أن توجد درجة معينة من التوحيد القياسي لعملية أمن المعلومات ولكن دون أن ننسى أن الشركات التجارية تختلف فيما بينها ولذلك تتطلب حلولاً مجهزة خصيصاً لكل منها.

أكد **السيد أورس غاتيكر** على أن استخدام الأنظمة المفتوحة للتشغيل طول الوقت والشبكات اللاسلكية تمثل خطراً جديداً واسع الأبعاد على أمن البنية التحتية وخاصة للمستعمل الخاص الذي لا يدرك الانشغالات الأمنية إدراكاً كافياً في كثير من الأحيان. وأكد على ضرورة إنشاء وكالة يمكن أن تساعد هؤلاء المستعملين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع مشاكل الأمن. وينبغي أن يشجع هذا الكيان التعاون وتبادل المعلومات عبر البلدان وإتاحة إنذارات الأمن وزيادة الوعي بمشكلة الأمن وبالتالي تخفيض خطر حوادث الأمن السيبرانية.

اختتم **السيد إدواردو غيلبشتاين** مدير مناقشة هذه المائدة المستديرة الجزء الأول من المائدة المستديرة بتقديم عرض عن الصكوك القانونية الفعلية لمنع ومعاقبة الجريمة السيبرانية. وأكد على أن الفضاء السيبراني بعكس الفضاء الحقيقي لا يتمتع بوجود آليات فعالة لإنفاذ القوانين وأنه لم يتم أبداً العثور على معظم ناشري الفيروسات أو معاقبتهم. ولا يوجد تشريع ملائم لمعالجة قضية "انعدام أمن" المعلومات و لم تكن الجهود التي بذلت حتى الآن على الصعيد الدولي جهوداً كافية. و لم تصدق بعد البلدان الأعضاء في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية – وهي أحدث الاتفاقيات التي تعالج هذه المسألة، ولذلك لم تدخل حيز التنفيذ.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

تركزت المناقشات على تعقد مسألة الأمن وضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في بناء الطمأنينة والثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد كثير من المشاركين على ضرورة التعاون عبر الحدود وعلى ضرورة النهج الجماعي لمعالجة المسألة. وذُكرت أهمية تقاسم المعلومات وأهمية وجود محفل لتبادل المعلومات وضرورة مراعاة الأعمال التي قامت بها منظمات دولية مختلفة في هذا الميدان.

وأشار المشاركون أيضاً إلى أن أمن المعلومات لا يغطي الإنترنت وحدها ولكنه يغطي الشبكات الأخرى التي تستعمل بروتوكولات غير بروتوكول الإنترنت (مثل الجمعية الدولية لاتصالات الطيران (SITA) وجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) أو شبكات الشرطة).

وأثيرت أيضاً مسألة وضع تشريع ملائم يعالج مسائل الأمن على الصعيدين الوطني والدولي وكذلك القلق من أن أي تشريع مفرط في التفاصيل لن يتيح مراعاة تنوع احتياجات المستعملين ولذلك سيفرض عبئاً غير ملائم على استعمال التكنولوجيا.

وتبين من المناقشة أن الأمن موضوع واسع جداً يشمل التكنولوجيا وأفضل الممارسات والمعايير والمسائل الأخلاقية والقضايا التنظيمية والتشريع. وساد بين المشاركين شعور عام بأنه من الضروري بناء الطمأنينة والثقة في مجتمع المعلومات. ولكن "بناء" هذه الطمأنينة لا يمكن أن يتم بقانون أو بتكنولوجيا، فهو عملية مستمرة تهم الجميع.

وأثيرت مسائل أخرى ذات صلة. وأشير إلى أن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن يكون بين أولويات المناقشة أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وعرضت أيضاً عدة أفكار أثناء المناقشة خاصة فيما يتصل بضرورة ما يلي:

أ) زيادة الوعي بضرورة القيام ببعض الأشياء البسيطة أولاً. فوضع برمجيات حديثة ومشكلة على النحو الصحيح واتباع سياسات أمن واضحة والمساءلة في صدد مسائل الأمن والتدريب الصحيح كلها عوامل أساسية لبناء بيئة افتراضية أكثر أماناً.

ب) تعزيز تبادل المعارف والخبرات ونشر أفضل الممارسات بشأن الأمن الحاسوبي.

ج) تكوين فهم أفضل للتشريع الوطني والدولي بشأن مسائل المعلومات المتصلة بالأمن.

د) استكشاف مدى إمكانية قيام المجتمع الدولي الواسع باعتماد اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة السيبرانية، ربما تحت مظلة الأمم المتحدة.

ه) تعزيز الحوار مع البلدان النامية ودعم أنشطتها في كل جوانب مجتمع المعلومات.

و) إجراء مناقشات بتفصيل أكبر بشأن التعايش للتعارض المحتمل بين ضرورة مراقبة الأنظمة في الفضاء السيبراني وحق الفرد في الخصوصية وضرورة اكتشاف التوازن الملائم بين الاثنين.

المائدة المستديرة رقم 4:

"حاجات الجماعات الخاصة"

مدير المناقشة: السيدة هندريكا أوكوندو (منسق البرامج، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)

المشاركون:

من الحكومات:

السيد آبل كاين (مدير تنمية شركات الأعمال والنظم، الحكومة الإلكترونية، فيجي)

من المنظمات الدولية:

السيدة كاثلين غوردون (بنك التنمية الكاريبـــي)

السيد بيترو سيكورو (OIF/AIF Francophonie)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيد نيك موراتيس (Youth Caucus)

السيد برونو تارديو (ATD Quart Monde)

السيد جوزيه مانويل موران (CERMI)

السيدة كاتلين جيليز (Metis Nation Canada)

المقرران:

السيد إبراهيم كيتا (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

السيد نوه-إيك بارك (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

أولاً – موجز الكلمات

أبرز **السيد آبل كاين** ما للدول النامية الجزرية الصغيرة من حاجات خاصة. وأوضح أن "فقرة الجزر" في إعلان طوكيو (الفقرة 11، الجزء 2) تصور المشاكل الفريدة لتلك الدول تماماً، وبالتالي يجب إبرازها وإعطاؤها الاهتمام اللازم. كذلك أوضح أن البلدان والمناطق الجزرية في المحيط الهادئ البالغ عددها 22 بلداً ومنطقة تعمل بنشاط في وضع استراتيجية إلكترونية إقليمية وخطط استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع مشروع e-Pacifika التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبرز الدعوة الفريدة التي وجهتها حكومة فيجي من أجل تعيين مفوضين إقليميين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لكفالة تحقيق البلدان لتقدم له شأنه فيما يتعلق بأهداف إعلان عام 2003. ودعا إلى تقديم دعم دولي لاقتراح حكومة فيجي الخاص بإدراج "فقرة الجزر" وتدعيمها، وتعيين مفوضين إقليميين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وأشار إلى أن الفقرة 11، الجزء 2، من إعلان طوكيو، WSIS/PC-2/DOC/6-E، تنص على ما يلي:

"الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة في المنطقة: تتعرض هذه البلدان للأخطار البيئية وهي تتسم بالصغر وتماثل أسواقها وارتفاع تكاليف النفاذ والمعدات وتقييدات الموارد البشرية، وهي مشكلة يضاعف منها "استنـــزاف الأدمغة"، والحدود التي تقيد النفاذ إلى الشبكات والأماكن البعيدة. وسوف تتطلب هذه البلدان اهتماماً خاصاً وحلولاً مخصصة للوفاء باحتياجاتها".

أشار **السيد نيك موراتيس** إلى أن الشباب ليسوا بالجماعة التي لها "حاجات خاصة" وإنما هم بالأحرى جماعة لديها شيء "خاص تقدمه". وأبرز تصدر الشباب للحض على الابتكار في صناعة التكنولوجيا والتزام الشباب بمبادرات التنمية الاجتماعية، علاوة على الاعتراف بأن الشباب والأطفال يظلون من أكثر الجماعات تعرضاً للتضرر. وبعد ذلك أبرز السيد موراتيس القضايا الرئيسية لمنظمته، (التجمع الشبابي Youth Caucus)، بما في ذلك الحاجة إلى قيام القمة بمعالجة قضايا التعليم بشكل عام، بما فيها إمكانية الحصول عليه، ووثاقة صلته ونوعيته. وأشار إلى أن الاستخدام يعتبر أولوية عليا لدى الشباب، وإلى ما لروح المبادرة الشبابية من إمكانية في دفع التنمية الوطنية، وإلى الوقع السريع للتغير في سوق العمل على الصعيد العالمي. وأخيراً، استحث السيد موراتيس الوفود على اغتنام عملية القمة لحشد الدعم لقيام الشباب بخلق فرص رقمية.

شدد **السيد بيترو سيكورو** على دور المنظمات الدولية في بناء مجتمع المعلومات. وقال إن منظمة الفرانكوفونية التي تجمع في عضويتها نطاقاً يتراوح ما بين بعض من أفقر البلدان إلى القليل من أكثر البلدان تصنيعاً، تعمل من أجل مساعدة الجماعات الخاصة على تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التغلب على العقبات التي تواجهها. ومن بين السمات المشتركة لهذه الأعمال إنشاء شراكة مع أصحاب المصلحة المحليين بحيث يكون لها القدرة على تحديد حاجاتهم ولديها أكبر الحوافز على تنفيذ الحلول المناسبة. وفي ذلك ما يبرر عدم تطبيق الوصفات المعيارية على المجتمعات ذات الحاجات المختلفة والقول بأن هذه المجتمعات تستفيد بطريقة مستدامة من المعارف المكتسبة.

بينت **السيدة كاثلين غوردون** أنه يوجد، مع التحول إلى مجتمعات المعلومات، جماعات يتعين إيلاء الاهتمام بها وإلا فإن من الممكن أن تضيع إمكانات بشرية ورؤوس أموال بشرية جمة. كما شددت على أن التحدي الحقيقي القائم في السعي إلى إيجاد مجتمعات معلومات جامعة لا يتمثل في التكنولوجيا ذاتها وإنما في العملية والنهج والالتزام بأن يشمل ذلك جماعات خاصة مثل من لا يملكون وسائل رقمية، والفقراء والمسنين والإناث، إلى آخره. وقد طرحت اقتراحات خاصة لمعالجة حاجات هذه الجماعات تحت الفئات التالية: السياسة، والدعوة والتمويل.

حكى **السيد برونو تارديو** قصة طفل صغير من أطفال الشوارع في إفريقيا سرّه أن يعرف أن أطفالاً آخرين من كافة أنحاء العالم استطاعوا رؤية الرسالة التي وضعها على شبكة الويب. كما أكد أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص بالشباب في مستويات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية، وناشد بعدم نسيان الفقراء في مجتمع المعلومات حيث أن لديهم الكثير الذي يساهمون به في هذا المجتمع.

أوضح **السيد جوزيه مانويل موران** أن 10% في المائة من السكان في إسبانيا لديهم مواطن عجز وأن من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من تلك المواطن بسبب شيوخة السكان. ولذلك فقد حاج بأن ثمة حاجة إلى توفير مرافق وخدمات المعلومات والاتصالات بطريقة تيسر توصل الأشخاص إليها واستخدامها للتغلب على مواطن عجزهم والمساهمة في مجتمع المعلومات.

أوضحت **السيدة كاتلين جيليز** أن الفريق العامل لمنظمة Aboriginal Canada Portal يشجع على ايجاد محتوى يتعلق بالسكان الأصليين بالاتصال المباشر وعلى الوعي بوجوده، ويدرس الطرق التي يمكن تقليل الفجوة الرقمية بها فيما بين المجتمعات الأصلية الحضرية والريفية والنائية. ونتيجة لذلك، عقد في شهر مارس 2002 أول منتدى وطني سنوي للربط بين السكان الأصليين الكنديين. وعلاوة على ذلك، فقد لوحظ أن هناك مبادرات في كندا متاحة لبعض الشعوب الأصلية دون الأخرى، وعلى سبيل المثال، النفاذ إلى الرعاية الصحية عن بعد أو الرعاية الصحية الإلكترونية. وعرضت رؤية كندا عن مجتمع المعلومات العالمي بما يفيد أن لكل شخص القدرة على المساهمة في مجتمع المعلومات وينبغي أن تكون له أيضاً الفرصة للاستفادة من هذا المجتمع. واختتمت حديثها بالقول بأن أمة الميتيس Mètis Nation تتطلع إلى أن تكفل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ألا تمثل حاجات الشعوب الأصلية في كندا فقط من خلال هذه العملية الممتدة حتى عام 2005، وإنما حاجات كافة الشعوب الأصلية.

أشار **السيد جان ماري ر. نويل** بالذكر إلى أن هايتي، فضلاً عن كونها جزيرة صغيرة، تعتبر البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً في إقليم رابطة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبـــي. ومن ثم فقد أصر على أن أقل البلدان نمواً تعتبر مجموعة خاصة لها احتياجات خاصة وأنه يتعين معالجة هذه الاحتياجات إذا ما كان يتعين قيام مجتمع معلومات عالمي. وناقش بعض التحديات والحلول الممكنة لدخول أقل البلدان نمواً إلى مجتمع المعلومات، ولكنه شدد على أن تنفيذ هذه الحلول رهن بالتزام قوي من السلطات الوطنية علاوة على المجتمع الدولي.

شدّدت **السيدة جيلان م. مارسيل** على أن المساواة بين الجنسين تعتبر قضية شاملة واقترحت ضرورة إدماج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في كل جانب من جوانب القمة العالمية لمجتمع المعلومات ولا سيما مشروع الإعلان وخطة العمل. وحاجت بأنه ما لم يتم اتخاذ هذه الخطوات فإن غالبية العالم لن تستفيد من مجتمع المعلومات ولن تستطيع القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تعظم من مساهمتها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إنه تم اقتراح أعمال عاجلة ومتضافرة من أجل الوفاء بهذا التحدي؛ بما يكفل مشاركة نشطة من جانب أنصار المساواة بين الجنسين، وتحديد أهداف بأن تضم الوفود في عضويتها 30 في المائة على الأقل من النساء من بينهن خبيرات في قضايا المساواة بين الجنسين وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ حملات نشر المعلومات بشأن القمة تنفذ في جميع أشكال وسائط الإعلام.

المناقشات والإجراءات المقترحة

كانت المناقشات ذات طابع تفاعلي بدرجة كبيرة. وتركزت معظم المداخلات على الأسس المنطقية بشأن ما يدعو إلى أخذ الحاجات في الاعتبار في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات والطرق التي يمكن تنفيذها بها بفعالية. وتمثلت القضايا الرئيسية التي أثارها المشتركون في الاختلافات المادية والجغرافية والاقتصادية. وتمت المطالبة بإيلاء الاهتمام باللاجئين والنساء اللاتي يعشن في بلدان تسودها الصراعات، وبالمساواة بين الجنسين، وتعليم الفتيات، والمعوقين، والتعليم مدى الحياة، والفجوة اللغوية، وحقوق الأطفال، والتمويل.

وأشارت الندوة، رداً على الأسئلة المثارة، إلى أن هناك الكثير من نظم التمويل الخاصة من أجل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أنه يتعين إعادة تصميم هذه النظم لكي تعالج حاجات الجماعات الخاصة. ويعتبر الاستثمار في التعليم بالغ الأهمية وشرطاً أساسياً لقيام مجتمع المعلومات. كما أضافت بأنه ينبغي ألا تخلق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عزلة أخرى وأنه يتعين إشراك جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة.

وتمثل الشعور العام الذي أسفرت عنه هذه المائدة المستديرة في أن هذه الجماعات تعتبر دوائر اهتمام خاصة ينبغي بذل جهود إضافية لتمكينها من المساهمة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وبعض هذه الجماعات، مثل الشباب والنساء، تعتبر مشتركة بين كافة الجماعات ويمكن العثور عليها بين المعوقين والسكان الأصليين والفقراء والجزر الصغيرة وأقل البلدان نمواً، إلخ. وجرى القول بأن الشباب والنساء لا يعتبرون جزءاً فحسب من جميع هذه الجماعات وإنما يشكلون من الناحية الإحصائية 53% من سكان العالم. وأشير إلى أن هذه الدوائر المؤثرة لديها مساهماتها الخاصة وأن استبعاد هذه المساهمات يعتبر ترفاً لا يستطيع مجتمع المعلومات أن يطيقه إذا ما أريد له أن يجلب للبشرية تلك البداية الجديدة التي يتطلع إليها الجميع، عالم يكون للمساواة والفرص المتساوية معنى حقيقي فيه.

وتم تحديد فئتي نشاط عريضتين. الأولى هي كفالة إيلاء اهتمام خاص إلى جميع الجماعات في جميع نقاط خطة العمل حتى يتم إقامة توازن أو استعادته بحسب الاقتضاء (ينطبق ذلك على النساء، والشباب، والمسنين، والمعوقين، واللاجئين، والجزر الصغيرة، إلى آخره).

والثانية، أن من الضروري إيجاد مؤشرات خاصة وقابلة للقياس تسمح برصد مشاركة الجماعات المعنية في خطة العمل.

وقد أوصي بقوة ببذل جهود لكفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفي القمة العالمية ذاتها في عام 2003 و2005، وكفالة أن يكون الإعلان وخطة العمل جامعين بقدر الإمكان.

المائدة المستديرة رقم 5:

"بناء الطاقات"

مدير المناقشة: السيد مارسيل بوازار (المدير التنفيذي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)

المشاركون:

من الحكومات:

السيد توني زيتون (الوكالة الكندية للتنمية الدولية)

معالي السيد سيروس ناصيري (مستشار وزير البريد والبرق والهاتف، جمهورية إيران الإسلامية)

من المنظمات الدولية:

السيد بيير داندجينو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيدة رابية عبد الكريم (البيئة والتنمية في العالم الثالث)*

من كيانات الأعمال التجارية:

السيد آرثر ريالي (من شركة CISCO)

المقرران:

السيد ماريو مانييويز (الاتحاد الدولي للاتصالات)

السيدة أوشا دواركا-كانابادي (فريق القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالاتحاد الدولي للاتصالات)

* لم تستطع المشاركة لأسباب صحية.

أولاً – موجز الكلمات

استمع المشاركون إلى عروض شيقة جداً من خمس زوايا شديدة الاختلاف، يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

ألقى **السيد مارسيل بوازارد** المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، الضوء على ما يقوم به معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مجال تصميم وتنفيذ برامج التدريب وبناء الطاقات منذ سنة 1995. وقد أصبحت الإنترنت وسيلة حقيقية لنقل المعرفة. ومن الضروري لتطوير وتنمية الاقتصاد الرقمي الاستثمار في مجال بناء المعرفة لدى الأفراد لكي يصبح بوسعهم تركيب أدوات التعامل مع الإنترنت والاستفادة من هذه الأدوات والمهارات وكذلك العمل على نشرها بين السكان. كذلك، تعد الإنترنت من الأدوات التي تساعد على التعجيل بإدخال النظم السياسية والاجتماعية الحديثة. ولا شك في أن اتساع نطاق النفاذ إلى الإنترنت سوف يساعد على سد الفجوة الرقمية. ولا بد أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات سوف تساهم مساهمة جوهرية في تحقيق هذه الغاية.

شعر **معالي السيد سيروس ناصيري** بأن التحدي الرئيسي أمام العالم النامي هو تحقيق بناء طاقة مستدامة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا أمر شديد الصعوبة في بيئة سريعة التغير والتبدل. ولا بد أن يشترك أصحاب الرؤى جنباً إلى جنب مع المعنيين بالتخطيط في وضع نظام مبتكر لبناء الطاقات. وكلمة السر التي تفتح الأبواب أمام تحقيق كل ذلك هي "النفاذ". ومن اللازم وضع مجموعة من السياسات في كل بلد من أجل جذب القطاع الخاص، وتحسين المنافسة بدرجة جوهرية، وإقامة جهاز تنظيمي كفء، وتشجيع نقل التكنولوجيا، واجتذاب الاستثمارات، وإشراك المنظمات الدولية.

أكّد **السيد توني زيتون** على أن عملية بناء الطاقات هي عملية طويلة الأجل لتسهيل اكتساب الأفراد للمعارف المتصلة بقطاع معين حتى يمكن تمكينهم من مصادر القوة في المجتمع واكتساب المهارات المناسبة لقيامهم بالمهام المطلوبة منهم من أجل تحسين نوعية حياتهم. ويشمل الحد الأدنى للمقتضيات الواجب توافرها في أي بلد: وجود إطار للسياسات التي تساعد على تحقيق الإصلاح في طرق التدريس، وتوافر التمويل المناسب، واتباع منهاج تدريب المدربين، وتوافر المحتويات التدريبية التي يمكن الاستفادة منها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قال **السيد آرثر ريالي** إن شركة CISCO تعتبر أن برنامجها الأكاديمي في مجال الشبكات يُعد نموذجاً لبناء الطاقات المستدامة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوجد اليوم أكثر من عشرة آلف أكاديمية في أنحاء العالم. وقد أضيفت إلى المقررات الدراسية الأولية مقررات أخرى قام بوضعها رواد عالميون في المعلومات والاتصالات. ويحصل المشاركون الذين يكتسبون المهارات الضرورية على شهادة كفاءة. ولقد كان الاتحاد الدولي للاتصالات من الأطراف الرئيسية التي شاركت في توسيع نطاق هذه المبادرة لتصل إلى كثير من البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة مماثلة. ومن الشركاء الاستراتيجيين الذين كان لهم دور رئيسي في إنجاح هذا البرنامج: الحكومات، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي، وكذلك المنظمات الدولية والمنظمات المانحة.

لاحظ **السيد بيير داندجينو** أن لب التنمية، من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو بناء الطاقات، ليس فقط لدى الأفراد والمؤسسات العامة بل وكذلك في النظام المجتمعي بأكمله. وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من المبادرات المتصلة ببناء الطاقات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعد برنامج "البرمجيات مفتوحة المصدر من أجل التنمية" (Open Source Software for Development (OSS)) من البرامج التي تساعد على الاستفادة من برامج الحاسوب التي توزع بدون مقابل من أجل زيادة انتشارها في البلدان النامية، وبالتالي فإنه يساعد على سد الفجوة الرقمية. ويشمل هذا البرنامج العالمي الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربعة أبعاد في تعامله الشامل مع البرمجيات مفتوحة المصدر، هي: السياسات، وبناء الطاقات، والمحتوى/التطبيقات، وتنمية المشروعات التجارية.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

جرت المناقشات والحوارات في قاعة ممتلئة بالحضور. وكانت الأسئلة متعددة ومن نوعية جيدة ووثيقة الصلة بالموضوع. وللأسف، فنظراً لضيق الوقت والاهتمام الكبير بالقضية المطروحة للمناقشة، لم تتح الفرصة لجميع المشاركين للتعقيب.

ولوحظ أن الهدف النهائي لعملية بناء الطاقات هو الاستدامة. ومما يزيد من صعوبة هذه العملية أن التكنولوجيات تتطور بسرعة في حين تستغرق عملية التعلم فترة طويلة، وكذلك وجود تفاوت بين القدرات المؤسسية الذاتية، ووجود طلبات عديدة من جانب مجتمع يتحرك بخطى سريعة في سبيل التأقلم مع العولمة. ولا بد من قيام التدريب وبناء الطاقات على خلق المعارف وتبادلها، وعلى الشراكات وتحقيق أفضل استفادة ممكنة من التعاون والعمل جنباً إلى جنب.

ويجب على الحكومات أن تُعمل ملكة الخيال في وضع استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإشراك الأفراد والمؤسسات العامة والنظام الاجتماعي ككل، في إطار نظرة شمولية إلى التنمية. ويتطلب إدخال هذه التكنولوجيا تطوير نظام الإدارة على المستوى الوطني –بل وأحياناً إدخال تحولات كبيرة عليه– وتحسين العملية الديمقراطية، وهذا يعني وجود إرادة سياسية لضمان الحرية الكاملة للمعلومات ووجود التزام مالي جاد بإقامة البنية التحتية الأساسية.

ويجب على الحكومات اتخاذ قرارات بشأن السياسات التي تتسم بالشفافية، وتبسيط الإجراءات ووضع استراتيجيات طويلة الأجل تقوم على عدة عناصر، منها:

- وضع إطار تعليمي يقوم على ترابط منطقي؛
- تحديد الأهداف ووضع قواعد مستقرة (تشمل عملية تسوية المنازعات) من شأنها تسهيل الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛
- التماس أوسع مشاركة شعبية ممكنة؛
- تشجيع عودة المواطنين المغتربين بتزويدهم بالإمكانات اللازمة للعمل ومضاعفة فرص التدريب المتاحة لبني وطنهم، لتعويض عملية استنـــزاف العقول التي لا يمكن تجنبها؛
- وتوفير التمويل المناسب، وخصوصاً لإقامة مرافق البنية التحتية الأساسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي إطار هذه الخلفية لخصوصيات عملية بناء الطاقات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أمكن تحديد بعض سبل العمل.

مقترحات العمل في المستقبل

تمثل عملية بناء الطاقات لب عملية التنمية، الأمر الذي يعني ضرورة اتباع منهاج جديد للتعاون في مجال التنمية يقوم على مفهوم تقوية الطاقات البشرية والمؤسسية الوطنية والنهوض بها في تنمية وتطوير القدرة على الإدارة. ومن الواضح وجود العديد من الأنشطة الجارية في مجال بناء الطاقات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أمكن، خلال المناقشات والحوارات، تحديد سبل العمل الممكنة مع مراعاة أن تكون محددة المعالم وواقعية وغير باهظة التكلفة وأن تكون مما يمكن تنفيذه في المستقبل القريب.

وأول عنصر رئيسي في العمل هو تقدير الاحتياجات، وخصوصاً تقدير الاحتياجات الذاتية. ولا ينبغي أن يكون العامل المحرك لعمليات تنمية وتطوير المؤسسات خارجياً بل ينبغي أن تكون هناك مراعاة كاملة للقدرات والطاقات الموجودة والتماس أوسع التزام ممكن من جانب جميع أصحاب الشأن. وينبغي قيام فكر جديد في هذه القضية في البلدان المتلقية يشمل مختلف الأطراف الفاعلة، وهي: الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، وأنشطة الأعمال الخاصة، والسلطات المحلية، والجمعيات المهنية والشبكات العاملة في مجالات التدريب وبناء الطاقات.

وهذا يؤدي إلى المقترح الثاني. إذ يجب على المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات العامة العاملة في مجالات التعاون من أجل التنمية والقطاع الخاص، وغير ذلك من الكيانات التي تساعد في مجالات التدريب، أن تعتمد –بقدر الإمكان– على الهياكل القائمة في البلدان المتلقية. ومن المؤكد أن البلدان المتلقية ستكون في حاجة إلى المشورة الفنية، بل إنها ستكون في حالات كثيرة في حاجة إلى مساهمات مالية محدودة لضمان استدامة مبادراتها في هذا المجال.

ثالثاً، يجب النظر في عنصرين مختلفين من عناصر تنمية الطاقات اللازمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يهدف أولهما إلى توفير المهارات اللازمة لإتقان هذه التكنولوجيا والتطبيقات الخاصة بها، بينما يتعلق العنصر الثاني باستخدام هذه التكنولوجيا كأداة للتدريب في بعض القطاعات الموضوعة على رأس قائمة الأولويات مثل التعليم والصحة، وغيرهما. وينبغي تكثيف عملية بناء الطاقات في هذا المجال الأخير في البلدان المعنية ذاتها إما من خلال الحلقات النقاشية وحلقات العمل التي تشترك في تنظيمها المؤسسات الوطنية أو من خلال التعلم عن بُعد مع المراعاة الكاملة للتنوع الثقافي.

رابعاً، أن العامل الرئيسي في تنفيذ مبادرات ناجحة في مجال بناء الطاقات هو "النفاذ". فعلى المستوى الدولي، لا ينبغي حجب النفاذ لأي بلد لأسباب سياسية. وعلى المستوى الوطني، ينبغي تدريب الممارسين والمنتفعين على بناء وبقاء فضاء سيبراني بما يقوم عليه من أوجه عديدة، مثل المعايير والتكنولوجيا، والتشريعات والتطبيقات.

ومن الواضح أنه لا يمكن الإقدام على أي إجراء ملموس وله قيمته إلا إذا توافرت الأموال اللازمة. إذ إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم في معظمها على "القدرات العقلية" ولا يمكن تحقيقها بإمكانيات محدودة نسبياً مقارنة بالاستثمارات الضخمة اللازمة في مرافق البنية التحتية الإنمائية الأخرى. ولذلك، فمن اللازم زيادة المنح التي تقدم إلى البلدان النامية من أجل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى التعاون المثمر مع

الوكالات الثنائية –الذي أشار إليه ممثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية – أشير أثناء المناقشة إلى أمثلة ممتازة للتعاون بين الكثير من الجهات صاحبة الشأن، وقيل إن هذه الأشكال من أشكال التعاون يمكن زيادة تطويرها على غرار ما يحدث في نظام سيسكو بمشاركة الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل إقامة أكاديميات للتدريب في أنحاء العالم، وكذلك على غرار السلسلة المشتركة بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/وشركة أنتيل لزيادة الوعي بالسياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها – التي يجري تنفيذها تحت رعاية فريق العمل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة، ونظام المعلومات المشترك بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج البرمجيات مفتوحة المصدر من أجل التنمية/والاتحاد الدولي للاتصالات لرصد البيئة من خلال الإنترنت، ومراكز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرمجيات مفتوحة المصدر. وكل ذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

وفيما يتعلق بتقدير الاحتياجات، فمن الضروري إجراء تقييم لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجتمع المدني، والمؤسسات العامة وعملية التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة. ويجب النظر في وضع مناهج وطرق أصيلة تشترك فيها السلطات الوطنية في البلدان المتلقية.

وفيما يتعلق بالاقتراح العام السابع الخاص بالعمل الملموس ومراعاة الروح التي يرتكز عليها إعلان الألفية، فإن الإجراء الأكثر إلحاحاً هو تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات القائمة بين المنظمات الدولية وحكومات البلدان المانحة والمتلقية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وخصوصاً المنتجين والموردين الرئيسيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبدو أن بناء الطاقات يوفر أداة من أنجع الأدوات لسد الفجوة الرقمية. ولا شك في أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات توفر فرصة ممتازة للعمل في هذا المجال.

المائدة المستديرة رقم 6:

"إنشاء بيئة تمكينية (إطار قانوني وتنظيمي)"

مدير المناقشة: السيد أماديو أبريل أي أبريل (عضو مجلس إدارة شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة)

المشاركون:

من الحكومات:

السيد جان–فرانسوا سوبيزيت

(نائب مدير وحدة الشؤون الدولية، الإدارة العامة لمجتمع المعلومات، اللجنة الأوروبية)

من المنظمات الدولية:

السيد رينو سورييل (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي "أونسترال")

السيد مانويل ليزيرتوا (مجلس أوروبا)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني:

السيد عبدو عباس سار (Reseau Droit et Toile)

من كيانات الأعمال التجارية:

السيد رياض بهسون (TIT)

السيد كريس كونر (Hunton & Williams)

المقرران:

السيد جويل ديسول (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

السيد إيف كورييه (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

أولاً – موجز الكلمات

أوضح **السيد فرانسوا سو بيزيت** أن الاتحاد الأوروبي يريد إنشاء بيئة ملائمة لبناء مجتمع المعلومات، ولذا فقد سعى جاهداً لتحرير وتنسيق قطاع الاتصالات مما أدى إلى تخفيض التكاليف من خلال المنافسة. وكان هذا النهج ذاته يتمشى مع أهداف قمة لشبونة التي كانت تتوخى إقامة اقتصاد دينامي تنافسي يتخذ من المعرفة أساساً ومرتكزاً. وسعى الاتحاد الأوروبي عن طريق "مجموعة الإجراءات التنظيمية الجديدة"، لأن يحقق توازناً عادلاً بين الصالح العام والتنظيم المفرط. وأجرى الاتحاد عدداً كبيراً من الدراسات والمشاورات لضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة بطريقة تتسم بالشفافية. وبينما أصبح تحرير قطاع الاتصالات واقعاً ملموساً منذ عام 2000، لا تزال هناك صعوبات ماثلة: تفكيك العروة المحلية، وتفاوت التعريفات، وأسعار الخطوط المؤجرة. وللإطار الجديد مع ذلك مزايا كثيرة أيضاً. فقد حلت التراخيص العامة محل التراخيص الفردية، وسمح باندثار شروط معينة إذا لم يعد لها مبرر، بالإضافة إلى ما يتميز به هذا لإطار من حياد من الوجهة التكنولوجية، وتشجيعه للمستجدات (التنظيم اللاتناظري)، ودعمه لا للمنافسة فحسب وإنما للتعاون وتجميع التخصصات أيضاً. وأخيراً فإن الاتحاد الأوروبي بحرصه على أن يضع في خمسة نصوص مواد كانت تقع من قبل في 22 نصاً على الأقل، أرسل إشارة قوية ذات مغزى إلى السوق وعزز وضع المستهلكين وأرسى دعائم إطار مرجعي في بيئة دينامية.

أوضحت **السيدة نادية حجازي** أن السلطات المصرية اتخذت تدابير هامة في الآونة الأخيرة من بينها إنشاء وزارة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإقامة هيئة تنظيمية، وذلك لكي يتسنى مواكبة التغيرات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتمتع الهيئة التنظيمية الجديدة بالاستقلال التام ولها ميزانيتها الخاصة. واعتمد قانون جديد للاتصالات في يناير 2002، ينظم التراخيص والمشاورات والمنافسة والخدمة الشاملة وإدارة ترددات الطيف. وعملية تحرير هذا القطاع لا تزال جارية على قدم وساق وفقاً للخطوط التوجيهية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. ومنذ ذلك التاريخ حدثت زيادة كبيرة في أعداد مستعملي الإنترنت والهاتف المتنقل، وانكمشت قوائم الانتظار وتضاعفت نقاط النفاذ العام. ومنحت أربعة تراخيص للخدمات الأساسية وستقدم خدمات جديدة في القريب العاجل. وقد ساعد نموذج الإنترنت المجاني على بيع عناوين الإنترنت بالمزاد كما سيزداد عرض النطاق لكي يبلغ 800 ميغابت ثانية. وتأمل مصر أن تصبح مركزاً إقليمياً للاتصالات وأن تحقق الهدف المتمثل في بلوغ 25 مليون من مستعملي الاتصالات بحلول عام 2016.

قال **السيد رينو سورييل** إن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي (أونسترال) تناولت بالدراسة، وفقاً لاختصاصاتها، مسائل المعالجة الإلكترونية للمعطيات منذ ثمانينات القرن الماضي، ومن ثم اكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال. ويلاحظ في مجال التجارة الإلكترونية أن كل ما تم استحداثه في الماضي لا يزال صالحاً بوجه عام، بيد أنه لا يمكن تجاهل حقائق جديدة. فمن بين الأدوات والمكتسبات التي لا تزال قائمة، على سبيل المثال، القانون الخاص الذي يحكم التجارة الدولية والذي ينطوي على مفاهيم المسافة والتخلص من الشكل المادي للمستندات وغيبة السلطة المركزية. وهكذا لا يوجد فراغ قانوني بهذا الصدد ولا يزال الإطار التعاقدي صالحاً. ويتمثل أفضل تعبير عن هذا الواقع في اتفاقيتين نموذجيتين هما اتفاقية عام 1996 بشأن التجارة الإلكترونية واتفاقية عام 2001 بشأن التوقيع الإلكتروني. وتضمنت الحقائق الجديدة مفاهيم مثل أهمية الطابع الدولي، وانحسار الإقليمية، وتعذر الحصول على الإيصالات المكتوبة من الآن فصاعداً، وظهور المستهلك كطرف فاعل في التجارة الدولية.

أكّد **السيد مانويل ليزرتوا** على أن القانون التعاهدي يتضمن أحكاماً تنص على عقوبات في حال خرق القواعد. ولكن كيف يمكن تطبيق مثل هذه الترتيبات لمعاقبة أفعال إجرامية في المجال السيبراني وضمان أمنه؟ إن الحدود الوطنية تشكل عائقاً كبيراً ومن ثم فإن من الأهمية الأساسية بمكان العمل على تنسيق القوانين وتعريف الجرائم وتحديد شروط التحقيق وآلياته. وقد أخفقت الحكومات في الاستجابة السريعة لهذه التطورات، ومن ثم فقد اقترح مجلس أوروبا اتفاقية تم اعتمادها في بودابست في عام 2001. وحددت هذه الاتفاقية أربع فئات من الجرائم المتعلقة بحماية الأحداث، والملكية الفكرية، والعنصرية وكراهية الأجانب، والجرائم السيبرانية. ونصت الاتفاقية أيضاً على جمع الأدلة، والتشجيع على بدء الإجراءات القانونية، والتعاون الدولي من أجل التحقيقات. وهذه الاتفاقية الفريدة في نوعها أسهمت بقسط كبير في تأمين الشبكات، ونظراً لأنها مفتوحة لجميع الدول التي تريد التوقيع عليها، فإنها يمكن أن تصبح صكاً عالمياً.

رأى **السيد عبدو عباس سار** أن المجال السيبراني أتاح ظروفاً جديدة لتطبيق القانون ولكن ينبغي العمل على تطويعها. وينبغي للبلدان النامية أن تحجم عن التقليد الأعمى لقوانين البلدان المتقدمة التي لا تراعي الظروف المحلية الخاصة. ولا بد من ثم الاضطلاع بعمل هائل في مجال التدريب والتوعية من خلال الأنشطة التعليمية والمنشورات. والهدف المثالي هو التوصل إلى وضع إطار قانوني دولي متناسق لضمان الاحترام للحقوق الأساسية للفرد في المجال السيبراني.

رأي **السيد رياض بهسون** أن وضع إطار قانوني وتنظيمي لعالم التجارة والأعمال يعتبر شرطاً أولياً أساسياً لتنمية المجال السيبراني. وبالنظر إلى أن هيئات تشغيل الاتصالات في المنطقة العربية هي كيانات عمومية في معظمها، ولذا فإنها تندرج في هذا المجتمع الذي يطالب بأربعة أمور. أولاً، وضع خطة شاملة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ثانياً، شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص؛ ثالثاً، تنظيم تقني محكم للاتصالات لا تشوبه شائبة؛ وأخيراً، ضرورة مراعاة الخصائص الإقليمية. وستقدم مقترحات ملموسة بهذا الشأن إلى القمة العالمية.

قال **السيد كريستوفر كونر** إن الخبرة المتراكمة منذ عقد التسعينات فيما يتعلق بتنسيق القوانين التي تحكم المجال السيبراني ينبغي أن تدعونا إلى توخي الحذر وعدم التهوين من القيود والحدود التي ينطوي عليها نهج قانوني محض. وثمة دروس خمسة يمكن استخلاصها من الخبرة الماضية. الدرس الأول: ليس هناك جدوى من وضع أنظمة لا تبررها احتياجات السوق. الدرس الثاني: ينبغي أن تستند الأنظمة إلى حاجة عامة. الدرس الثالث: ينبغي تنسيق المبادرات الحكومية. الدرس الرابع: لا بد من توفير التدريب لصانعي القرار، والمشرعين والقضاة. الدرس الخامس: لا بد من تحسين الربط بين صياغة الأنظمة وتنفيذها لا سيما على الصعيد الدولي.

قدم **السيد أماديو أبريل أي أبريل** عرضاً موجزاً لأنشطة شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة وأوضح أن هذه الشركة تعتبر نموذجاً لمنظمة قائمة على التسيير الذاتي أنشئت لحل مشاكل معينة. ويمثل مجلسها المنتخب جميع المستعملين. ويمكن للحكومات الإعراب عن رأيها من خلال لجنة استشارية. وتوفر هذه الهيئة أيضاً إطاراً لتناول نزاعات معينة لا سيما في حالات "القرصنة"، والتي توافرت بشأنها للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المعارف والموارد اللازمة لوضع معايير مادية، وحيث تقوم شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة من خلال آلياتها التعاقدية، بتطبيق أمثلة للتعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية. وهكذا أحرزت هذه الشركة من خلال تركيزها على أهداف محددة الحد الأمثل من الكفاءة مبرزة قيمة التنظيم الذاتي في مجال التجارة الإلكترونية.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

تركّز جل النقاش على مسائل التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي في قانون المجال السيبراني. وأوضحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الأهمية الفائقة للحماية الفكرية سواء فيما يتعلق بالمبالغ الداخلة في هذا النطاق أو عدد الأشخاص المعنيين. وسلّط عدة متحدثين الأضواء على المحتوى المكروه أو الخطير، سواء كان الأمر يتعلق بدعارة الأطفال أو المتاجرة بالأشخاص أو الرق، أو غير ذلك من الأنشطة الإجرامية. وغيبة التعاون قد تفضي إلى نشوء "ملاذ آمن للقراصنة"، إذ يصبح بوسعهم ممارسة أنشطتهم الإجرامية من بلدان خالية تماماً من إطار قانوني رادع. ولذا يعتبر التعاون مسألة أساسية للمراقبة وإنفاذ العقوبات وتدريب الخبراء المحليين. ومن هذا المنطلق فإن صوغ معاهدة دولية بشأن المجال السيبراني ووضع أطر للنقاش والتشاور يبدو ضرورياً، وربما يكون من الضروري أيضاً إنشاء وكالة دولية لضمان أمن الشبكات، على أن نضع نصب أعيننا أن التغير المتلاحق بل اللاهث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل تحدياً دائماً أمام التنفيذ الفعّال لنظام قانوني ناجع. وإن من الأهمية بمكان لدى وضع نصوص قانونية وتنظيمية أن يجري التشاور مع أصحاب المصلحة في مختلف المراحل بما في ذلك مرحلة التطبيق. وأكّد عدة متحدثين على الحاجة إلى التمييز، من وجهة النظر القانونية والتنظيمية، بين المجال السيبراني بوجه عام والتطبيقات العديدة. فهذه التطبيقات مثل الطب عن بعد والتعليم عن بعد تتطلب نصوصاً خاصة بها.

وركّزت عدة تعليقات على مسائل المساواة بين الجنسين التي تعتبر ذات قيمة جوهرية في استعمال التكنولوجيات. ويتعين أيضاً تعزيز حضور النساء ومشاركتهن في صنع القرار على كافة المستويات.

وختاماً قد تكون هناك رسائل ثلاث إلى القمة – الحاجة إلى التنسيق على الأصعدة دون الإقليمية والدولية والإقليمية؛ والحاجة إلى التدريب بما في ذلك من منظور المساواة بين الجنسين؛ ودعم فعّالية التدابير الحالية والمقبلة ورصد التقدم من خلال آليات ملائمة تنشأ لهذا الغرض.

المائدة المستديرة رقم 7:

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات"

مدير المناقشة: السيدة كلوديا أوليالورو (مدير شؤون الفجوة الرقمية والعلاقات المتعددة الأطراف، وزارة الابتكارات والتكنولوجيا، إيطاليا)

المشاركون:

من المنظمات الدولية

السيد جونغ جو لي (الأونكتاد)

السيد أحمد تومي (المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية)

السيد مايكل شولتس (منظمة الصحة العالمية)

السيدة هيلينا مولان – فالديز (استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للتخفيف من الكوارث)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني

السيد توشيهيكو هياشي (جامعة الهواء)

السيد غابو غييه (الاتحاد الدولي للشبكات SNTPT)

السيد ت. هـ. شودري (مركز إدارة ودراسات الاتصالات)

السيد مالكوم براينت (شركة ساتل لايف)

المقررون:

السيد ابراهيم كيتا (الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات)

السيدة كلوديا ساروكو (الاتحاد الدولي للاتصالات)

السيد أليكس إنتوكو (الاتحاد الدولي للاتصالات)

أولاً – موجز الكلمات

افتتحت **السيدة كلوديا أوليالورو** المناقشة بتقديم عرض عن (الحكومة الإلكترونية: أداة من أجل السياسة المحلية والتعاون الدولي). فعرضت تطبيقات الحكومة الإلكترونية باعتبارها أداة من أدوات صنّاع السياسات والإدارة العامة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في الإدارة، ولتعزيز تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة في إنشاء محتوى محلي، في ضوء الخبرة الدولية والمناقشات الجارية، بما في ذلك نتائج جميع المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت تحضيراً للقمة العالمية.

وعرضت المتحدثة أيضاً المبادرة التي اتخذتها الحكومة الإيطالية في هذا المجال، وهي: "الحكومة الإلكترونية من أجل التنمية"، وشرحت بعضاً من أهم التحديات والحلول الممكنة لها. وقالت إن التنفيذ الناجح للحكومة الإلكترونية لا يتطلب مجرد حقن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الإدارة العامة، وإنما يتطلب إعادة التفكير والإصلاح من أجل تحقيق قيمة إضافية حقيقية. وقالت إن استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، ضمن الاستراتيجيات الإلكترونية، إنما هي ضرورية من أجل تحديد التطبيقات ذات الأولوية التي تناسب البلدان المستفيدة، كما تتطلب قيادة محلية واعية ومخلصة كشرط أساسي لنجاحها.

وأضافت أن وجود مهارات خاصة سواء لدى البلدان المستفيدة أو البلدان المانحة هو أمر ضروري وكذلك رفع الوعي وتبادل الخبرات بشأن تطبيقات الحكومة الإلكترونية ونشر أفضل الممارسات في هذا المجال.

وقالت إن من الشواغل التي تثيرها الحكومة الإلكترونية مسائل الأمن والبرمجيات المفتوحة الأصل وكذلك الجريمة السبرانية، وأن هذه المشاكل تحتاج إلى اهتمام كبير.

أكّد **السيد جونغ جو لي** في عرضه أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر مجالاً واسعاً من الفرص الجديدة أمام مجتمعاتنا، وبذا تشكل عنصراً أساسياً في عالمية الاقتصاد. وأضاف أن هذه التكنولوجيات تساعد على زيادة الإنتاجية والتنافس كما تساعد على ظهور أشكال جديدة من التعاون من أجل إحداث تغييرات في دوائر الأعمال المحلية ومنها السياحة والخدمات. وأضاف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح أيضاً زيادة التعاقد على العمليات وتشجع تنمية نشاطات جديدة مثل إنتاج البرمجيات. من أجل ذلك يجب وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية تعمل على النهوض بالوعي بشأن المزايا التي تتيحها التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية وتهيئة مناخ ملائم لنموها.

وأكد المتحدث أيضاً على أهمية بناء قدرات ومهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى أن إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية التجارة الإلكترونية يجب أن يكون عنصراً أساسياً في خطة العمل التي تصدرها القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

عرضت **السيدة هيلينا مولان–فالديز** الاستراتيجية الدولية لتخفيف الكوارث التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس العمل الذي تم في العقد الدولي لتخفيف الكوارث الطبيعية 1990-1999. وأكّدت على الدور المهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخفيف الكوارث وخاصة في مجال الإنذار المبكر. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد في رصد المخاطر وتقييمها، ويمكن أن تكون أداة أساسية للاتصالات في المناطق المعزولة ولتعزيز التعاون بين القطاعات والتخصصات وتبادل المعلومات العلمية.

قدم **السيد مايكل شولتس** عرضاً عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال الصحي، فبدأ بتأكيد أن الصحة ليست مجرد تطبيق من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكنها نظام كامل ومتكامل، وأن من الضروري إتاحة نفاذ مفتوح وغير مقيد إلى المعلومات الموثوقة في المجال الصحي من أجل خير البشر وذلك عن طريق الاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية النظم الصحية. وأكد أيضاً على ضرورة تدريب وتعليم العاملين في المجال الصحي والباحثين وواضعي السياسات بشأن أفضل استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال الصحي.

عرض **السيد أحمد تومي** مبادرة تهدف إلى الإسراع ببناء البنية التحتية للنطاق العريض على أساس تكنولوجيا السواتل. ويتضمن المقترح مجموعة من الأعمال التي يلزم القيام بها في مجال الترددات وموارد الفراغات في المجال المداري، وكذلك التوحيد القياسي والتدابير التنظيمية المتعلقة بخدمات السواتل، ودعا إلى ضرورة تضمين هذا الموضوع في أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات والوثائق الصادرة عنها. كما دعا إلى تفعيل دور الاتحاد الدولي للاتصالات في القيام بهذه الأنشطة واشتراكه بنشاط في ما بين الدورتين الأولى والثانية للقمة العالمية.

قدم **السيد توشيهيكو هياشي** نبذة عن جامعة الهواء وأوضح المزايا التي يتيحها التعليم الإلكتروني، مؤكداً على ضرورة إعادة تشكيل النموذج الجامعي التقليدي ليتمشى مع الاحتياجات الجديدة من حيث التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني. وأضاف أن التعليم الإلكتروني يمكن أن يكون بديلاً سيئاً جداً للتعليم الحقيقي إذا لم تسانده تكنولوجيات مناسبة وإذا لم يستكمل بفصول دراسية شخصية، وتسجيلات فيديوية ونقاط التقاء في مختلف أنحاء البلاد.

أشار **السيد غابو غييه** إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة والسلام. وأبدى تأييده أيضاً لضرورة تهيئة تطبيقات جديدة يستفيد منها مواطنو البلدان النامية وتساعدهم في الدخول إلى المجتمع العالمي للمعلومات. وقال إن من النقاط المهمة التي يجب مناقشتها ضرورة مكافحة الأمية وانتشار الإباحية. وذكر التحديات التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة والتي تمثل تحدياً أمام نقابات العمال، وأكد على دور هذه النقابات في ضمان توجيه هذه الثورة نحو المصالح العمومية والرفاه لجميع الرجال والنساء في جميع القارات.

قال **السيد ت. هـ. شودري** إن أهم خصائص الإنترنت إمكانية الوصول إليها والاعتماد عليها ورخص تكاليفها، لأن المعلومات والمعارف إنما هما مصدر أساسي للثروة والقوة. وأكد أيضاً على أهمية تكنولوجيا النطاق العريض في تنمية تطبيقات جديدة وخاصة من أجل التعليم، وأشار إلى أن ضعف البنية الأساسية يجعل من الصعب على السكان استغلال هذه الإمكانية الجديدة. وأضاف أن الفجوة الرقمية ما هي إلا واحدة من سلسلة فجوات تؤثر على مجتمعنا، ولكن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد في سد هذه الفجوات وفي إدخال الاقتصادات النامية في عملية "الكسب والتعلم". وقال إن هناك مشاكل أخرى تواجه تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها تكلفة التوصيلية، والتجهيزات الحاسوبية وملكية البرامجيات، وعدم توفر المحتويات المناسبة، والمحتوى اللغوي المحلي، والبنية التحتية المحدودة في المناطق النائية وضعف خدمات الدعم ومنها الكهرباء.

ركّز **السيد مالكوم براينت** في عرضه على الفوائد التي يتيحها استخدام أجهزة المساعدات الرقمية الشخصية (الحواسيب اليدوية) (PDA) في الخدمات الصحية الإلكترونية في البلدان النامية، وخاصة في المناطق النائية. وقال إن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون بديلاً جيداً للحاسبات الشخصية، لما تتمتع به من درجة عالية من التنقل والمرونة وبذلك تساعد الطلاب والأطباء في أعمالهم. وقال إن هذه المساعدات الرقمية يمكن تشغيلها بالبطاريات أو بالطاقة الشمسية، مما يحل مشكلة توفر الطاقة الكهربائية وهي من المشاكل السائدة في هذه البلدان. وأعرب المتحدث أيضاً عن الشواغل التي تحيط باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الصحي خاصة فيما يتعلق بضرورة حماية السرية والمعلومات والحاجة إلى اتصالات مأمونة. وأضاف أن أسعار هذه المساعدات أقل من أسعار الحواسيب العادية، ولكنها لا تزال غالية بالنسبة للبلدان النامية. وقال إنه يجب على الصناعة أن تعمل على تقليل أسعار هذه المساعدات لكي تقوم هذه التكنولوجيا بأداء دورها الكامل في سد الفجوة الرقمية.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

أبرزت المناقشات دور البنية التحتية باعتبارها عنصراً أساسياً في تمكين تطوير التطبيقات لأنه لا يمكن أن تكتمل البنية التحتية العالمية للمعلومات بدون منصات توصيل عالمية.

وفي مجال التعليم الإلكتروني، لا تزال مشكلتا إدارة الحقوق الرقمية وحقوق النشر من المشاكل التي تحد من الوصول إلى المعلومات. وأشار المتحدثون أيضاً إلى مسألة تكلفة التراخيص وإلى ضرورة تطوير برمجيات مفتوحة للجميع، وكذلك ضرورة وضع حلول خاصة تتناسب مع الاحتياجات المتنوعة لمختلف المستخدمين من خلال تطوير محتوى مناسب وبرمجيات مناسبة.

وأشير أيضاً إلى الحاجة إلى وضع تطبيقات بشأن تنمية الموارد البشرية وإلى ضرورة أن تتمكن البلدان النامية من المساهمة بنشاط في وضع المحتوى للبرمجيات. وينطبق هذا على النشرات الطبية لأن كثيراً من البلدان تستطيع النفاذ إلى هذه النشرات ولكنها لا تستطيع الإسهام فيها مما يجعل معظم محتوياتها غير ملائمة للاستعمال المحلي.

وأثار عدد من المتحدثين مسألة المعايير من حيث وفورات التكلفة التي يمكن أن تتحقق من تنسيق المعايير وباعتبارها عوامل تساعد في وضع تطبيقات تمكن من النفاذ إلى النطاق العريض. كما نوقشت مسائل توزيع الترددات للاتصالات اللاسلكية والساتلية.

وفي جميع هذه القضايا كان هناك إحساس عام بأنه يجب تجميع المبادرات الجارية، ومنها ما هو مفيد جداً، بدلاً من البدء من الصفر. وكان هناك إحساس عام أيضاً بأن مسائل الموارد البشرية، مثل التدريس في الجامعات في مختلف المواد، هي قضايا أساسية وكذلك مسائل النفاذ والبنية التحتية التي تمكن الأفراد والمجتمعات من الاستفادة من جميع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً – الاستنتاجات ونقاط العمل

برزت من خلال المناقشة عدة نقاط للعمل، تهدف أساساً إلى ما يلي:

- تشجيع الحكومة الإلكترونية باعتبارها أداة لتقديم خدمات عامة يسهل النفاذ إليها ولتحسين اشتراك المواطنين في الإدارة المحلية؛
- النهوض بالوعي بأهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على أعلى المستويات السياسية؛
- تقليل تكلفة النفاذ إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك مثلاً عن طريق تشجيع استخدام البرمجيات ذات الأصل المفتوح؛
- تشجيع الحكومات على تقديم تمويل لتنمية التطبيقات والمحتوى؛
- إنشاء نقاط ذات انتشار واسع للنفاذ إلى الإنترنت العمومية من أجل تعزيز النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- دعم وضع استراتيجيات وطنية للأعمال الإلكترونية؛
- تعزيز ودعم تحسين المعلومات الصحية مع إيلاء اهتمام خاص بالتوصيلية بأسعار منخفضة وللمعايير المفتوحة والبرمجيات المفتوحة؛
- وضع نماذج وأدوات تعليمية جديدة من أجل تحسين التعلم الإلكتروني؛
- تشجيع استخدام الحواسيب اليدوية كحل ممكن في البلدان النامية؛
- تطوير محتويات تناسب الاحتياجات المحلية واللغات المحلية؛
- إنشاء شبكة لنشر المعرفة العلمية من أجل إدارة الأخطار والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية؛
- مراعاة الحاجة إلى تطوير خدمات النطاق العريض، مما يساعد على مزيد من تحسين تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأُشير في النهاية إلى أن عدداً من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحمل معها إمكانيات سد الفجوات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلا أن استخدامها على نطاق واسع، كما تبين من المناقشة، يتوقف على توفير كثير من الشروط الأساسية، ويحتاج توفير هذه الشروط الأساسية إلى التزام قوي سياسي ومالي سواء على المستوى أو المستوى الدولي.

وكانت الكلمة الأخيرة من الهند التي نقلت رسالة تبعث على الأمل وكان لها تأثير إيجابي على حلقة النقاش، ويرجى أن يكون لها نفس التأثير على باقي أعمالنا. (سلام على الأرض سلام في البحار سلام في السماوات).

المائدة المستديرة رقم 8:

"دور مختلف أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات"

مدير المناقشة: السيدة ماريا كاتاوي (الأمين العام، لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات)

المشاركون:

من الحكومات:

السيدة إليزابيث جوميز (مستشار رئيس الوكالة الوطنية للاتصالات، البرازيل)

من المنظمات الدولية

السيد برونو لانفين (البنك الدولي)
السيد روبرتو زاكمان (منظمة العمل الدولية)
السيدة تريز غاستو (الأمم المتحدة)

من المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني

السيدة رينالیا عبد الرحيم (شراكة المعرفة العالمية) (GKP)
السيد مايكل وارنر (معهد التنمية لما وراء البحار) (ODI)

من كيانات الأعمال التجارية

السيد روبرت روجرز (اللجنة العالمية للمعلومات والبنية التحتية) (GIIC)
(قرأها السيد إدواردو غونسالفيز، Camera e-net)

المقرران:

السيدة عائشة حسن (لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات) (ICC)
السيد مانويل زاراغوزا (الاتحاد الدولي للاتصالات)

أولاً – موجز الكلمات

افتتحت **ماريا ليفانوس كاتاوي**، مديرة المناقشة، هذه المائدة المستديرة مصرحة بأنه كانت هناك مشاركة قوية من جميع الفعاليات على قدم المساواة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المشاركة في العملية التحضيرية لهذه القمة. وأشارت إلى أن من المهم الاستفادة من مواطن القوة لدى كل صاحب مصلحة. وطرحت سلسلة من الأسئلة من بينها:

- هل من الواقعي أن تكون هناك شراكات معززة في كافة أنحاء العالم؟
- كيف تستطيع الحكومات أن تحفز على تقديم مساهمات من شركات الأعمال والمجتمع المدني؟
- هل نحتاج إلى تحديد مسؤوليات خاصة لشركات الأعمال والمجتمع المدني، بالنظر إلى القيود المالية التي تواجهها الحكومات في هذا الوقت؟
- كيف نستطيع أن نعظم من خبرات المنظمات غير الحكومية في إشراك أصحاب المصلحة على أفضل وجه في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- ما الذي يستطيع المجتمع المدني أن يساهم به؟
- ما الذي قد يدفع شركات الأعمال إلى المخاطرة بالاستثمار؟

وأكدت **السيدة تريز غاستو** على دور الأمم المتحدة وعملها في مجتمع المعلومات وعلى التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات. وقالت إن هناك إدارتين من إدارات الأمم المتحدة منخرطتان في هذا الأمر مباشرة، هما: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة المعلومات. وشددت على الوظائف الثلاث التي تقوم بها الأمم المتحدة وإدارة المعلومات بشأن مجتمع المعلومات:

1) النهوض بمجتمع المعلومات (إعلان الألفية، إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى آخره)؛

2) إبراز دور وسائط الإعلام الذي يعتبر ضرورياً في مجتمع المعلومات؛

3) المساهمة في التعددية، أي في البيئات المتعددة اللغات والمتعددة الثقافات.

واختتمت حديثها قائلة إن هدف مجتمع المعلومات يجب أن يكون إقامة عالم أفضل للجميع؛ وإنه يجب على وسائط الإعلام أن تقوم بدور نشط في مجتمع المعلومات؛ وإن مجتمع المعلومات يجب أن يكون مفتوحاً ومتسامحاً.

ووجهت **مديرة المناقشة** دعوة إلى وسائط الإعلام (التقليدية والإلكترونية) التي لا تعتبر مجرد مراقب وإنما فعالية رئيسية، للمساهمة في وضع حلول من أجل النهوض بمجتمع المعلومات.

أشار **السيد برونو لانفين** إلى "إرهاق القمة" الملاحظ على نطاق واسع، وأبرز أن أحد مظاهر شعبية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية تتمثل في أنها تعتبر مجالاً فريداً استبق العمل فيه الكلام. وقال إن إحدى الميزات الرئيسية لهذه القمة أنها تجمع بين أصحاب المصلحة. وأشار إلى أنه يجب على القمة ألا تكتفي بجمعهم معاً، وإنما بالجمع ما بين خبراتهم. وقدّم الأرقام والهياكل التي استخدمها البنك الدولي بفعالية لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، بما في ذلك القروض والاستثمارات والمنح، وأكّد على أن الشراكات هي الطريق الوحيد من أجل السعي بفعالية إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن هذه التكنولوجيا ليست قطاعاً وإنما تشمل بالأحرى جميع القطاعات. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يقبلوا بمسؤوليات جديدة، وأوصى، مشيراً إلى الأسئلة التي طرحتها منسقة الحوار، بأن أفضل طريقة لتحفيز قيم مجتمع المعلومات هي تحديد المناصرين عن كل قيمة. وأوجز مفاتيح تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الحروف "ألف باء جيم دال هاء": ألف = النفاذ، وباء = المهارات الأساسية، وجيم = المحتوى، ودال = الرغبة في الإصلاح، وهاء= إشراك المجتمع المدني.

وأوضحت **السيدة رينالیا عبد الرحيم** أن شراكة المعرفة العالمية (GKP) تعمل كجسر سياسات إزاء المبادرات وأنها تعيد تغذية مشاريع الجماهير بالمعلومات بشأن ضرب من القضايا من بينها الشباب والمساواة بين الجنسين والمجتمعات الأصلية، على سبيل المثال لا الحصر. وأبرزت السيدة عبد الرحيم الكيفية التي تتداخل بها وظائف الشركاء وأن من المهم جداً أن يتم الحرص على عدم قمع الخبرات أو المساهمات المتصورة لأي شريك وأن يتم الاستفادة من خبرات هؤلاء الشركاء. وقد أبرزت دور الحكومة في خلق بيئة تمكينية وأشارت إلى الخبرة التقنية وفطنة شركات الأعمال وتطورات الأسواق بوصفها بعض الوظائف التي يجلبها نشاط الأعمال إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشراكات التنمية.

عالجت **إليزابيث جوميز** دور الحكومة في بناء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستخدمة في ذلك تجربة البرازيل، لكي تبرز أن الحكومات تقوم بإنشاء البنى التحتية للإنترنت والشبكات وأنها توفر حلولاً للمشاكل التي لا يمكن لقوى السوق أن تحلها. ففي البرازيل، قامت الحكومة بتنمية الكثير من خدمات الشبكات في مجالات التعليم والصحة والخدمات المقدمة للمواطنين مثل الانتخابات الإلكترونية ودفع الضرائب بواسطة شبكة الويب. وأشارت إلى أن الحكومات، بوصفها رائدة العمل من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقوم بدور قيادي هام عن طريق كونها جهة رئيسية مزوّدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستخدمة لها.

ألقى **السيد إدواردو غونسالفيز**، من camera-e.net، عرضاً بالنيابة عن السيد روجرز روبرتس من اللجنة العالمية للمعلومات والبنية التحتية (GIIC). وقد شدّد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أساس لمجتمع معلومات عالمي بدون الإقدام على مخاطرات والقيام باستثمارات. وإذا كان من أهداف القمة العمل على الإسراع بدخول العالم إلى مجتمع المعلومات فإنه لا بد حينئذ من الاعتراف بدور الاستثمارات الخاصة بشكل عام. وقدم أرقاماً تبين حالة النفاذ إلى الشبكة، والنفاذ إلى الإنترنت، وتكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدراتها، بما يوضح أوجه التفاوت بين الدول المرتفعة الدخل والبلدان الأقل نمواً. وقال إنه ينبغي أن يكون من بين أهداف مجتمع المعلومات التغلب على هذا الاختلال، وإنه لا بد من أجل تعظيم فعالية القمة من التركيز على أسس مجتمع المعلومات العالمي والاعتراف بأن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة أساسية في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقال إن أطر السياسات التي تشجع الاستثمارات الخاصة وتحبذ المنافسة الجيدة تعتبر ضرورية.

تساءل **السيد روبرتو زاكمان** عن الطابع "الاجتماعي" لمجتمع المعلومات واقترح ضرورة إجراء مناقشة في القمة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكيفية التي ينبغي لنا جميعاً أن نعمل بها بالنظر إلى أن لهذه التكنولوجيا تأثير رئيسي على عمال العالم. ودعا إلى الاعتراف بأن مجتمع المعلومات هو في حقيقة الأمر توسيع لآفاق المنافع التي جلبتها التغييرات التكنولوجية. فمجتمع المعلومات يتعلق بالناس وليس بالهواتف والحواسيب، وإن تكن هذه المعدات قد عملت على تغيير الطريقة الأساسية التي يعمل بها الناس. وذكر الجمهور بأن المنشآت تستخدم الناس وأن الوظائف تقلل الفقر.

وأبرزت **مديرة المناقشة** الخطر المتمثل في أن يصبح مجتمع المعلومات مجرد توسيع للفجوة القائمة. كما بيّنت أنه يتوجب علينا أن نبدأ في التحدث بلغة واضحة بشأن مجتمع المعلومات. وقالت إنه أحياناً ما تعمل الألفاظ الأوائلية والاختصارات والنظريات الدخيلة على تجنب الفهم الواضح لمجتمع المعلومات.

أوضح **السيد مايكل وارنر** الشراكة المتعددة القطاعات التي يمثلها معهد التنمية لما وراء البحار (ODI)، وألمح إلى عوامل النجاح الرئيسية. وأشار إلى أن من المهم تعظيم جميع القدرات الواضحة والمستترة لكل شريك. فمثلاً، قد لا يكون دور شركات الأعمال في تنمية الموارد البشرية واضحاً بسهولة، ولكن ينبغي الاستفادة منه بالكامل.

وأوجز ثلاث مراحل لبناء الشراكات: الأولى هي الاستكشاف، والثانية، المحافظة، والثالثة بناء العلاقات. ويتعين أن يكون للشراكات قيمة مضافة عن البدائل الأخرى لوضع حلول للمشاكل المتعلقة بالقضايا. وأبرز ثلاثة عوامل للنجاح في تقييم الشراكات:

أ) البناء على القدرات الجوهرية
ب) التحالف مع الحكومات وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ج) استخدام المفاوضات القائمة على المصلحة.

وحدد الأشياء التالية التي يتعين الحذر منها عند تشكيل الشراكات من أجل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أ) عدم الاندفاع نحو إقامة الشراكات
ب) عدم الاعتماد البالغ على الوسطاء في إقامة شراكة ما
ج) الافتراض بأن الشراكة ستتطور أو تنتهي وأنها لن تعيش إلى الأبد.

ثانياً – المناقشات والإجراءات المقترحة

قامت **مديرة المناقشة** بتوجيه تبادل آراء نابض بالحيوية بين أعضاء المائدة والجمهور بشأن عدد ضخم من القضايا من بينها قصص النجاح التي أعقبت الخصخصة والمنافسة، علاوة على الدروس الإيجابية والسلبية المكتسبة من تجارب الشراكات.

فلا بد من إقامة آليات ملائمة، على الصعيدين الوطني والدولي، للسماح لمختلف مجموعات أصحاب المصلحة بتحمل مسؤولياتهم.

إن المجتمع المدني والقطاع الخاص دعامتان رئيسيتان لمجتمع المعلومات. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يقيموا آليات ملائمة لاستحداث روابط مبتكرة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن موارد القطاع الخاص واستثماراته ضرورية لتنمية مجتمع المعلومات. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يتعاونوا في إيجاد حوافز ملائمة لتوليد الاستثمارات.

وبعد ذلك قامت السيدة كاتاوي بإيجاز النتائج الموضوعية للجلسة وأوصت بنتيجة قوية لهذه القمة تتمثل في التزام البلدان بوضع استراتيجياتها الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتشاور الوثيق مع الشركاء المعنيين – شركات الأعمال والمجتمع المدني – من أجل إيجاد البيئة الضرورية المتعلقة بالسياسات والشؤون القانونية والتنظيمية لاجتذاب الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز روح المبادرة. وينبغي بعدئذ تقييم وقياس إنجاز هذه الالتزامات عند انعقاد القمة وما بعدها.